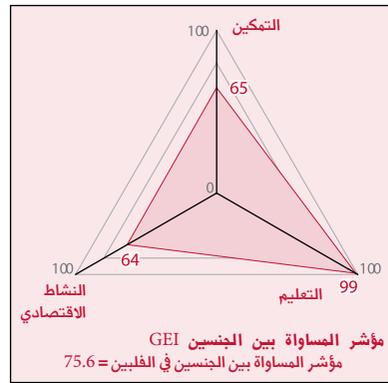
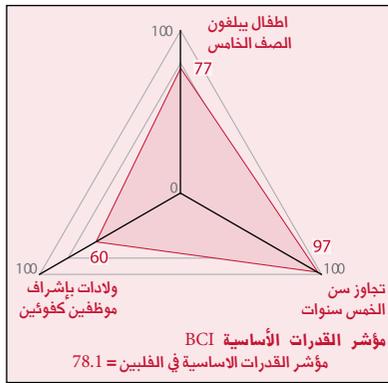


في الفلبين، أسفرت العولمة الاقتصادية عن توسع في العمل غير الرسمي، وتقلص في حجم الصناعات المحلية، والاعتماد الشديد على الصادرات، والتحويلات الواردة من العاملين المغتربين. بينما واصل الفقر ارتفاعه بسبب التوزيع اللامتكافئ للأرباح. واليوم، تأتي الأزمة العالمية لتبطل من التحويلات، وتتسبب في إغلاق المصانع. وكالعادة، فإن الفقراء والمهمشين هم من يدفعون الثمن الباهظ. ومن هنا فإن الحاجة ماسة الآن إلى دفعة تنشيطية تقوم على أساس الحقوق، وترعى الفقراء، وتتسم بالاستدامة.



ماريفيك راكيزا Marivic Raquiza المرصد الاجتماعي للفلبين

على عكس التقييمات التي قامت بها الحكومة والهيئات، ذات الصلة بمنظومة الاعتمادات، والتي تقول إن الفلبين يمكنها تحتمل الأزمة العالمية والصمود أمامها. إلا أن الفلبين باقتصادها المتوجه إلى الخارج، قد جعلها بلداً غاية في المشاشة أمام الصدمات الخارجية. فعولمة الإنتاج التي أسفرت عن التوسع المتسارع للعمل اللارسمي، وتقلص الصناعات المحلية بسبب التنافس العالمي مع الواردات الرخيصة والمدعومة دعماً كبيراً، والاعتماد الشديد على الصادرات، وأسواق العمل الخارجية، كل هذا تسبب في تبعات مريعة على سبل عيش معظم المواطنين⁽¹⁾.

والحقيقة، أنه وحتى قبل اندلاع الأزمة العالمية، كان معظم الفلبينيين يترنحون بالفعل من تدهور الأوضاع الاقتصادية. ووفقاً لمسح الدخل والإنفاق الأسري، فإن دخل الأسرة كان في انحدار من 2003 إلى 2006. علاوة على أن درجات الفلبينيين كانت بارزة في الأعمال ذات الإنتاج المنخفض، مع أجور أسفل خط الفقر وتحت

التحويلات المالية والصادرات

لا شك في أن تبعات الأزمة العالمية سوف تنتشر. فتحويلات المغتربين على سبيل المثال، شكلت 13% من إجمالي الناتج القومي في 2007، حيث يشكل الفلبينيون العاملون في الخارج عُشر إجمالي السكان (حوالي 8 ملايين نسمة)، ويقال إنهم "أكبر نسبة من أصحاب الدخل الصافي للعملة الأجنبية بالنسبة للاقتصاد الفلبيني"⁽⁶⁾. ولكن الآن، تتذكر وزارة العمل والتشغيل أن ما يصل إلى 575.000 من الفلبينيين في الخارج يمكن أن يفقدوا وظائفهم، خصوصاً في كوريا الجنوبية، وتايوان، وهاكاو، وسنغافورا، وهونغ كونج، وأيضاً من يعملون على السفن العبارات، ويتبأ البنك المركزي الفلبيني بأن التحويلات ستمتبط بنسبة

مستويات الجوع⁽²⁾، كما سجلتها محطات الطقس الاجتماعي⁽³⁾. وقد أقرت الحكومة الفلبينية أخيراً بأن الفقر قد ارتفع في عام 2006، أثناء فترة النمو الاقتصادي. مظهرة بذلك التوزيع غير المتكافئ للمكتسبات الاقتصادية. ففي 10 حزيران/يونيه 2009، اختزلت الحكومة أهداف النمو المتعلقة بإجمالي الناتج القومي للعام 2009 إلى معدل منخفض قيمته تتراوح من 0.8 إلى 1.8%⁽⁴⁾، مما أجبر سكرتارية الهيئة الوطنية للتنسيق الإحصائي، على إعلان أن اقتصاد الفلبين "يجبو نحو الركود"⁽⁵⁾.

in the Philippines". Opinion Section, BusinessWorld, 21 August 2006. Available from: <www.aer.ph/index.php?option=com_content&task=view&id=437&Itemid=63>.

(3) See: <www.sws.org.ph/>.

(4) See: <www.gmanews.tv/story/164624/Philippines-cuts-growth-goals-as-IMF-follows-suit>.

(5) See: <archive.inquirer.net/view.php?db=1&story_id=207724>.

(6) Pascual, C. "Remittances for Development Financing". In Finance or Penance for the Poor. Quezon City: Social Watch Philippines (forthcoming).

(1) Gonzales, E. "Social Protection in the Philippines". In Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines. 2007.

(2) Malaluan, N". Dire State of the Nation: The Crisis of Income and Employment

تتراوح بين 6-10%.

لقد هبطت عوائد التصدير الى 40.4% في 2008 مقارنة بالعام السابق، مع انحدار الإلكترونيات بنسبة 47.6%⁽⁷⁾. ويشعر المسؤولون عن العمل بالتوتر، بسبب تزايد أعداد المصانع التي تغلق أبوابها ليس فقط في قطاع الإلكترونيات، بل أيضًا وسط مصنعي الملابس، وشركات أخرى في الحقل الصناعي. حيث تأثر ما يصل الى 110.000 عامل بالأزمة خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر الى آذار/مارس 2009 وهي فترة وجيزة. وهذا العدد يشمل 50.380 عاملا مهجرين و59.149 من العمال الذين يشتغلون في ظروف "مرنة" (مثل ساعات عمل أقل، أو إجازة إجبارية)⁽⁸⁾.

البطالة، والتأمين الاجتماعي والغذاء

لا يمكن للفلبينيين أن يتحملوا عبء البطالة المتزايدة، والعمالة تحت الظروف السيئة. ففيما تشكل البطالة من 8 الى 10%، نجد أن نسبة العمل في ظروف سيئة قد ارتفعت الى 22% حتى قبل اندلاع الأزمة العالمية⁽⁹⁾. والحقيقة أن العمل وحده لا يضمن حياة كريمة: فالغالبية (51%) من القوة العاملة التي تشكل 12 مليونًا و100 ألف مزارع وصياد، وحوالي 10 ملايين ما بين عامل وعامل ماهر، ينالون أجورًا تحت مستوى الفقر، تمامًا مثل أقرانهم في القطاع غير الرسمي.

الغالبية العظمى من العمال في مناطق الصناعات التصديرية، من النساء. ومن ثم فإن الإجراءات التي تتخذ من أجل تسريح العمالة، أو ما يسمى بـ"الظروف المرنة"، مثل ساعات العمل القليلة، أو الإجازات الإجبارية، يطال تأثيرها النساء أكثر من الرجال،

(7) المكتب الوطني للإحصاء

National Statistics Office.

"Merchandise Export Performance".

December 2008 (preliminary).

(8) Fabros, M. L. "Health Insecurity: A GMA Legacy". In Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines.

(9) Social Watch Philippines. Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines, 2007.

بذلك تهديدًا المكتسبات الآلاف من أصحاب الخطط.

لقد أصبحت أسعار الغذاء والوقود أيسر نوعًا ما، مقارنة بعام 2008، ولكن، نظرًا لأن كثيرًا من الفلبينيين يحصلون على دخول زهيدة، فإن شراء البضائع والخدمات لتلبية الحاجات الأساسية، يظل تحديًا مطروحًا. ونتيجة للانهايار العالمي، أصبحت هناك زيادات في أسعار الأرز، عماد الحياة في الأسر الفلبينية، مما يعني مزيدًا من انعدام الأمن الغذائي. والحقيقة أن بنك التنمية الآسيوي قد حسب أنه بالنسبة لكل زيادة مقدارها 10% في أسعار الغذاء، فإن 2.72 مليون نسمة في الفلبين يسقطون في براثن الفقر⁽¹³⁾. وبالرغم من أن الفلبين يمثل بلدًا متوسط الدخل، إلا أن هذا يخلق تفاوتات إقليمية: فبينما يتمتع رأس المال بمستويات نمو مرتفعة، فإن مستويات سوء تغذية الطفل الفلبيني تساوي مثيلاتها في بعض المناطق، وربما تتجاوزها، كما في أفريقيا تحت الصحراء. وهذا ما يبين المستوى المرتفع من انعدام المساواة في البلد؛ فمعامل جيني Gini coefficient للفلبين يمثل 0.45 وهو ثالث أعلى معامل في آسيا، بعد نيبال وجمهورية الصين الشعبية.

الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبيئة، والمساعدات الإنمائية الرسمية

تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية سوف يمر بلا شك بمشكلات بسبب الانهيار المالي العالمي⁽¹⁴⁾. فقد أصبحت الغاية الخاصة بالتعليم الابتدائي العالمي، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، من أكثر الأهداف عرضة للتهديد على المستوى الوطني⁽¹⁵⁾. وقد حذر كثير من التربويين من اعتماد الطلاب

بصفتهم المسئولات عن إدارة الأسر ورعايتها. وستضيف الأزمة المتعمقة مزيدًا من الضغوط على النساء في سعيهن للوفاء بمسؤولياتهن. ولكن، عمومًا، فإن العمال الذكور يمثلون أغلبية المتعطلين عن العمل (61.1%) مقارنة بالعمالات، فنسبة البطالة بينهن (53.9%)، حيث إن الصناعات التي يغلب على طابعها العمال الذكور، مثل البناء والنقل، كانت الأكثر تأثرًا بالأزمة⁽¹⁰⁾.

يغطي التأمين الاجتماعي في الفلبين حوالي 84.5% من العمال العاملين. ولكن الفقراء العاملين لا ينتفعون سوى بقليل من خدمات التأمين الاجتماعي. وتغطية هؤلاء في القطاع غير الرسمي، تعد تغطية محدودة⁽¹¹⁾. ولا يوجد تأمين للبطالة، وقد تملصت الحكومة من فكرة شبكات الأمان، المطلوبة لمواجهة حالة انعدام الوظائف وفرص العمل، على أرضية أنها ستكون- أي شبكات الأمان- باهظة التكاليف. فضلًا عن الإمكانية المحدودة لوصول برامج المساعدة الاجتماعية لمن يعيشون تحت خط الفقر، كما هو حال ومستوى المنافع. كذلك لم يفلت التأمين الاجتماعي الخاص أيضًا من التأثير بالانهيار العالمي: فقد احتاجت مؤسسات الصناعات المطلوبة مسبقًا⁽¹²⁾ pre-need industry لمساعدة الحكومة في التعامل مع القيمة المنخفضة لأموالها الائتمانية. وللأسف، فإن عوامل مثل سوء الإدارة، والطمع والتقييد النظامي، قد أفسدت أيضًا أعمال بعض شركات الصناعات المطلوبة مسبقًا، وبعضها وفق المعلومات الواردة على شفا الانهيار، مسببة

(10) Alave, K. L. "Unemployment Rate Worsens: Hits 7.7% in January". Philippine Daily Inquirer Online. 18 March 2009.

<www.business.inquirer.net/money/topstories/view/20090318194715-/Unemployment-rate-worsens-hits-77-in-Jan>.

(11) Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report.

(12) تعرض المؤسسات الموفرة للحاجات المحددة سلفًا، خططًا لتوفير تكاليف التعليم المستقبلي والتقاعد، الخ. ومع وضع مدفوعات أصحاب الخطة في صناديق ائتمان تستثمر في الآليات المالية، مثل الأوراق المالية والسندات، فإنهم معرضون لتقلبات السوق.

(13) Angara, E. J. "A Gathering Storm". Opinion. Business Mirror. 24 November 2008.

(14) هذا التقرير لا يشمل نقاش لآثار برنامج تحويل النقود المشروط عند تلقي الخدمات الاجتماعية، خاصة في التعليم والصحة، كما قد تم تجربته في عدد من البلديات في عام 2008. مازال البرنامج قائم في 2009.

(15) Raya, R. R. "The Missed Education of the Filipino People". In Missing Targets: An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines.

يلفه الغموض. وقد أعرب كثير من المحللين عن تشككهم في ما يتعلق بهذا المقترح؛ نظراً لأن كثيراً من هذه الأموال الحكومية تأتي أيضاً من الخزنة العامة، فضلاً عن ذلك، لا يعقد كثيرون آمالهم على "الروح الخيرية" لقطاع الأعمال والتجارة، خصوصاً في سياق الركود الاقتصادي. حتى أثناء أوقات الرخاء، فإن أرباح الحكومة كانت أدنى، وبصورة منذرة عما هو مستهدف؛ بسبب التهرب الضريبي من قبل الشركات الكبرى والأغنياء.

وقد صدم مدافعو مبادرة الموازنة البديلة، بحقيقة أنه في وقت تدهور فرص العمل، وارتفاع معدل الجوع، فإن المسؤولين قد زادوا من ثروتهم في موازنة 2009 بـ 29.14 بليون دولار) والتي تم تمريرها مؤخراً من قبل مجلس النواب، تم تخصيص 10.070 بليون بيسو فقط (حوالي 210 مليون دولار) منها، لصندوق التنشيط الاقتصادي الذي يعمل على مواجهة الآثار السلبية للأزمة العالمية. وقد تضمنت البنود المدرجة تحت تمويل التنشيط الاقتصادي بنوداً، مثل قروض مساعدة الطلاب لطلاب الجامعات، والتدريب على المهارات الفنية والمهنية للشباب، وقروض ومنح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة تدريبية للعمال المسرحين والعائدين من الخارج، وبناء مدارس، وما شابه. وبالرغم من أن كثيراً من هذه البنود يمكن تحملها، إلا أننا لا يمكننا إلا أن نتساءل: لماذا تخصص معظم هذه الأموال للتعليم المهني، ولا يخصص أي منها للطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي؟ ثانياً، التأكيد على إعادة تدريب العمال المسرحين شيء جيد، ولكن يجب أن يكون هناك تشديد أكثر على خلق فرص عمل، تتجاوز بناء المدارس. بمعنى آخر، لا توجد خطة شاملة لتخفيف آثار الأزمة. والخطر الأكثر إنذاراً، أن الرئيس قد استخدم حق الفيتو على الاستخدام المقترح والإفراج عن 10 بلايين بيسو (208 مليون دولار) المعرضة الآن لـ "تنفيذ مشروط"، يقوم على خطوط توجيهية يجب وضعها في نهاية الأمر من قبل الجهة التنفيذية. فاستخدام أموال صندوق التنشيط الاقتصادي الآن تحت سيطرة الرئيس.

الأمر الذي كان محل تراسق من قبل مسؤولي الحكومة هو مبلغ الـ 300 بليون بيسو (6.2 بليون دولار) الإضافي لصندوق التنشيط الاقتصادي، والذي يبدو أنه قد تم تجميعه من مؤسسات حكومية ومن القطاع الخاص. الى وقت كتابة هذا التقرير، ظل المقترح العالمي لـ "تنشيط الاقتصاد"، في شكل الدفعات الاقتصادية التنشيطية التي أصبحت الآن مألوفة على أسماعنا. فالحكومة تروج لخطة رجوعية اقتصادية ERP مقدارها 330 بليون بيسو فلبيني (6.87 بليون دولار) لمواجهة الأزمة. وقد أجرت مبادرة الموازنة البديلة دراسة، بينت رغم ذلك أن من ضمن الموازنة الوطنية التي تبلغ 1.4 تريليون بيسو فلبيني (29.14 بليون دولار) والتي تم تمريرها مؤخراً من قبل مجلس النواب، تم تخصيص 10.070 بليون بيسو فقط (حوالي 210 مليون دولار) منها، لصندوق التنشيط الاقتصادي الذي يعمل على مواجهة الآثار السلبية للأزمة العالمية. وقد تضمنت البنود المدرجة تحت تمويل التنشيط الاقتصادي بنوداً، مثل قروض مساعدة الطلاب لطلاب الجامعات، والتدريب على المهارات الفنية والمهنية للشباب، وقروض ومنح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة تدريبية للعمال المسرحين والعائدين من الخارج، وبناء مدارس، وما شابه. وبالرغم من أن كثيراً من هذه البنود يمكن تحملها، إلا أننا لا يمكننا إلا أن نتساءل: لماذا تخصص معظم هذه الأموال للتعليم المهني، ولا يخصص أي منها للطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي؟ ثانياً، التأكيد على إعادة تدريب العمال المسرحين شيء جيد، ولكن يجب أن يكون هناك تشديد أكثر على خلق فرص عمل، تتجاوز بناء المدارس. بمعنى آخر، لا توجد خطة شاملة لتخفيف آثار الأزمة. والخطر الأكثر إنذاراً، أن الرئيس قد استخدم حق الفيتو على الاستخدام المقترح والإفراج عن 10 بلايين بيسو (208 مليون دولار) المعرضة الآن لـ "تنفيذ مشروط"، يقوم على خطوط توجيهية يجب وضعها في نهاية الأمر من قبل الجهة التنفيذية. فاستخدام أموال صندوق التنشيط الاقتصادي الآن تحت سيطرة الرئيس.

(20) قانون التقديرات العام 2009.
(21) يعكس هذا ما هو متضمن في قانون الموازنة للعام 2009 ورسالة الفيتو الرئاسي، والتي استرجعت استقطاع في الموازنة قيمته 50 بليون بيسو فلبيني (1.06 بليون دولار).

(22) Tanchuling, M. Interview with the Secretary-General, Freedom from Debt Coalition, Philippines, 3 March 2009.

على التحويلات المالية من ذويهم في الخارج ومن المتبرعين، فلن يذهبوا الى المدارس العام الدراسي القادم؛ بسبب انهيار الدخل في الخارج⁽¹⁶⁾. وقبل الأزمة العالمية، كانت الفلبين بالفعل أسوأ بلدان المنطقة أداءً، في ما يتعلق بمعدل وفيات المواليد والأمهات. وهو ما يرجع في جزء كبير منه الى قلة الاستثمار العام⁽¹⁷⁾. وأياً ما كانت الأموال الموجهة الى الأهداف الإنمائية المرتبطة بالصحة، واردة من المساعدات الإنمائية الرسمية، وذلك بالرغم من عدم التأكد مما إذا كانت تذهب الى مكانها الصحيح، أي الى الأكثر احتياجاً لها- المجتمعات/الجماعات الأكثر فقراً فإن ذلك يتطلب مزيداً من البحث، وفقاً للمدافعين الممثلين لمبادرة الموازنة البديلة⁽¹⁸⁾ ABI.

لقد اعتمدت الحكومة كذلك على المساعدات الإنمائية الرسمية، لتنفيذ التشريع البيئي. مثل قانون المياه النظيفة، وقانون الهواء النظيف، في السنوات الثلاث السابقة⁽¹⁹⁾. فأولوية إنفاقها تأتي في التعدين وإنتاج الغابات (بدلاً من الحماية). بالرغم من أن القضايا غير المحلولة، ترتبط بكوارج ضخمة في التعدين وإزالة الغابات. وهو ما يعني أنه إذا كانت المساعدات الإنمائية الرسمية، تقل على نحو دال، نتيجة للأزمة العالمية، فإن أثرها السلبي سيكون محسوساً بشكل خاص، في قطاعات مثل الصحة والبيئة.

استجابة الحكومة للأزمة

لقد انضمت الحكومة الفلبينية الى الكورس

(16) GMA TV News. "Educators Brace for Impact of Global Financial Crisis". 4 December 2008.

Available from: <www.gmanews.tv/story/137541/Educators-brace-for-impact-of-global-financial-crisis>.

(17) In Missing Targets: An Alternative MDG Midterm Report.

(18) مبادرة الموازنة البديلة، شبكة مترامية الأطراف من منظمات المجتمع المدني، تقوم بأعمال الرصد والمناصرة فيما يتعلق بالإففاق الاجتماعي والبيئي المتزايد، في الموازنة الوطنية للفلبين. وهي مرتبطة بشبكة المراقبة الاجتماعية بالفلبين.

(19) Ronquillo, J.D. and Morala, R.O. "Environmental Insecurity: The Cost of Misgovernance". In Missing Targets, An Alternative MDG Midterm Report. Quezon City: Social Watch Philippines.

الى الأمام

لا شك في أن الدفعة التنشيطية للاقتصاد الفلبيني ضرورية، ولكن على خلاف ما أوضحتها الحكومة، ينبغي استخدام هذه الدفعة التنشيطية المالية وفقاً لاستراتيجية وطنية واضحة، تستند الى الحقوق، وتكون داعمة للفقراء، وتتسم بالاستدامة، وتهدف الى تقوية الطلب المحلي، خصوصاً في ضوء المناخ الاقتصادي الحالي المعادي للصادرات. وعلى هذه الدفعة التنشيطية أن تضع أيضاً في أولويتها الاهتمام بالأمن الغذائي، وخلق فرص عمل. عن طريق تقوية المشاريع المحلية لمنفعة العاملات والعاملين على حد سواء، وأيضاً بالتركيز على الاستثمار في مشاريع بنية أساسية خضراء، وداعمة للفقراء (على سبيل المثال، بناء شبكة ري، إنارة القرى النائية، تطوير طاقة نظيفة) وأيضاً توسيع مدى الأمن الاجتماعي والاقتصادي؛ ليشمل الفقراء والمتعطلين عن العمل.

موجز القول، إن التحرك الفوري للإنقاذ، هو أمر جد مطلوب لحماية البلاد من آثار الأزمة العالمية التي تزداد سوءاً على الفلبين. وهو ما يعني ضمان توجيه أموال التأمين الاقتصادي الى مكانها الصحيح: الغذاء، الدخل والمساعدة الفورية للعمال المتعطلين، والخدمات الاجتماعية الأساسية. فضلاً عن ذلك، فإن إزالة ضرائب القيمة المضافة، المعدلة بآثر رجعي على النفط، وتطبيق معدل الأجور 125 بيسو فلبيني (2.6 دولار) على أوسع مستوى، و3.000 بيسو (62.44 دولار) شهرياً في زيادات الرواتب الحكومية، سوف يضمن تحقيق المساعدة الاقتصادية بدرجة ما. وأخيراً، يجب إعادة التفاوض بخصوص الدين الوطني، بحيث توجه كتلة من الدخل القومي الى تلبية الحاجات الأساسية العاجلة، بدلاً من توجيهها الى الخدمات، وهو حقاً أمر يتطلب اهتماماً جاداً.